العدد (12) "اكتوبر" 2019 السنة الثالثة

المهنية

AL-MEHANEYA

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

إفتتاحية العدد:
الإفصاح ..
والمسؤولية الاجتماعية

أثر خصائص لجان التدقيق على الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة تطبيقية

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات
والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

إفتتاحية العدد

الإفصاح .. والمسؤولية الاجتماعية

لم تعد المسؤولية الاجتماعية ترفاً أو مجالاً ثانوياً تقوم به الشركات، وإنما باتت جزءاً أصيلاً في عمل وآليات البنوك والشركات بأنواعها المختلفة وهي من بين العناصر المطلوبة لتوطين مفهوم حوكمة الشركات وإيضاح دورها في جميع المجالات.

ولعل قياس أثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات بمختلف أنواعها من بين المطالب الضرورية والملحة في السنوات القليلة الماضية، حيث تسعى بيئة الأعمال في الكويت نحو تطبيق معايير ذات شفافية عالية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

ومن هنا فإن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تحرص على نشر الأبحاث والتحليلات التي يمكن من خلالها تقديم الاستفادة للشركات والبنوك والخبراء في هذا المجال في مجال المسؤولية الاجتماعية على المدى الطويل.

وفي العدد الثاني عشر من مجلة "المهنية"، يتناول بحث: "أثر خصائص لجان التدقيق على الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية:دراسة تطبيقية" بالوصف والتحليل أهمية هذا الجانب في عمل الشركات المدرجة من خلال دراسة تطبيقية تقيس مستوى حجم الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية في واقع بيئة الأعمال الأردنية والإعتماد على مؤشر مكون من(42) بنداً، مع قياس جودة خصائص لجان التدقيق من خلال تطوير مؤشر مكون من(10) بنود، وأستخدم البحث أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية في جمع البيانات، وأعتمد البحث على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بإستخدام بيانات السلاسل الزمنية لقياس أثر المتغيرات.

وقد توصل البحث إلى عدة توصيات أهمها، ضرورة إصدار معيار محاسبي يُنظم الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية من حيث تحديد مجالاتها وكيفية قياسها وطريقة عرضها في تقارير منفصلة عن التقارير المالية مع أهمية الإتجاه لتبني تقرير الإستدامة حيث يتضمن معلومات مالية وغير مالية بخصوص أنشطة الشركات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية. كما أكد البحث ضرورة قيام الشركات بتفعيل دور لجان التدقيق لما لها من أهمية في نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال إعداد نظام فعال لتقييم أداء هذه اللجان، والعمل على نشر تقارير لجان التدقيق أول بأول ضمن تقاريرها السنوية.

فيصل عبدالمحسن الطبيخ

رئيس مجلس الإدارة

رئيس هيئة التحرير

العـدد (12) اكتوبر 2019 السنـة الـثـالثـة
Issue No. (12) October 2019 Third Year

AL-MEHANEYA
المِهنية

المحتويات

إسم البحث
4 أثـر خصائـص لجـان التدقيـق علـى الإفصـاح عـن المسـئولية الإجتماعيـة للشركات المساهمة العامة الأردنية

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif
فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

مدير التحرير
Editing Manager
طارق سليمان الكندري
Tareq Sulaiman Al-Kandari

هيئة التحرير
The Board of Editors
راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al Hatlani
صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi
عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan
عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris
فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi

AL-MEHANEYA

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

Periodical - A Specialized in the Publication of Research Faculty Members at the Universities and Academic Colleges, Published By Kuwait Accountants & Auditors Association.

المراسلات :
ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المهنية»
ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة دولة الكويت
فاكس: 00965 24836012
هاتف: 0096 24849799 - 24841662

Correspondence:
Should be addressed to: The Editor - in - Cheif of Al-Mehaneya, P.O. Box 22472
Safat - 13085 - State of Kuwait, Cable:
Al-Murajaa - State of Kuwait
Fax: 00965 24836012
Tel.: 24841662 - 00965 24849799

الإعلانات :
يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص.ب: 22472 الصفاة
الرمز البريدي 13085 دولة الكويت
برقياً : المراجعة - الكويت
فاكس : 00965 24836012
هاتف: 00965 24849799 - 24841662

Advertisments:
Agreements in this regared should be made with the Management of Kuwait Accountants and Auditors Association.
P.O. Box 22472 , Safat 13085 - State of Kuwait,
Fax: 00965 24836012
Tel.: 24841662 - 00965 24849799

الإشتراكات :
دولة الكويت ودول مجلس التعاون:
- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.
- 5 دنانير كويتية للأفراد.
- 8 دنانير كويتية للمؤسسات.
الدول العربية:
- 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.
- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
الدول الاجنبية:
- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.
- قيمة الإشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المهنية.

Subscribtions:
Kuwait & GCC Countries:
- 2.5 K.D for KAAA Members.
- 5 K.D for Individuals.
- 8 K.D for Companies.
Arab Countries:
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency for Individuals.
Non Arab
- 80 $ for Companies.
The Subscription fees Include Maile Charges, & Requests Should be Addressed to the Edotor - in - Cheif of Al-Mehaneya Magazine.

سعر النسخة :
- أعضاء الجمعية: 500 فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أوما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً إليها أجور البريد.

Price of one copy:
- 500 Filse for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries: $ 5 plus airmail charges.

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي بحث تتلقاه للنشر والأبحاث، والدراسات المنشورة في المجلة تعرب عن رأي أصحابها ولا تعرب بالضرورة عن رأي الجمعية.

@kw_aaa
@kw_aaa
info@kwaaa.org
www.kwaaa.org
+965 24849799 - 24841662
+965 24836012
+965 51700060

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

فيصل عبد المحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh
Chairman of the Board رئيس مجلس الإدارة

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al-Rashidi
Vice Chairman of the Board نائب رئيس مجلس الإدارة

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi
General Secretary أمين السر

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
Treasurer أمين الصندوق

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
Board Member عضو مجلس الإدارة

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan
Board Member عضو مجلس الإدارة

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
Board Member عضو مجلس الإدارة

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris
Board Member عضو مجلس الإدارة

فهد مطلق العازمي
Fahed Motlaq Al-Azmi
Board Member عضو مجلس الإدارة

أثر خصائص لجان التدقيق على الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة تطبيقية

(إعداد: أ. سمية عايش قادري أ.د. تركي راجي الحمود)

ملخص البحث:

هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر خصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية. وتم تطبيق البحث على عينة تتألف من (49) شركة صناعية و(46) شركة خدمية من أصل (200) شركة، وهي تشكل ما نسبته (47.5%) من مجموع الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2014-2016 م). ولتحقيق أهداف البحث، تم قياس مستوى حجم الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية من خلال الإعتماد على مؤشر مكون من(42) بند، وتم قياس جودة خصائص لجان التدقيق من خلال تطوير مؤشر مكون من(10) بنود، وأستخدم البحث أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية في جمع البيانات، وأعتمد البحث على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بإستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لقياس أثر المتغيرات.

وقد توصلت نتائج البحث إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى (1% أو 5%) لكل من: مؤشر خصائص لجان التدقيق، وإستقلالية أعضاء لجان التدقيق، وإجتماعات لجان التدقيق، وملكية

أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة، وسلطة لجان التدقيق من جهة، على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية من جهة أخرى.

وتوصل البحث إلى عدة توصيات أهمها، ضرورة قيام هيئة الأوراق المالية الأردنية بإصدار معيار محاسبي يُنظم الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية من حيث تحديد مجالاتها وكيفية قياسها وطريقة عرضها في تقارير منفصلة عن التقارير المالية مع أهمية الإتجاه لتبني تقرير الإستدامة حيث يتضمن معلومات مالية وغير مالية بخصوص أنشطة الشركات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية. كما أكد البحث على ضرورة قيام الشركات بتفعيل دور لجان التدقيق لما لها من أهمية في نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال إعداد نظام فعال لتقييم أداء هذه اللجان، والعمل على نشر تقارير لجان التدقيق أول بأول ضمن تقاريرها السنوية.

المقدمة:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر خصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية. وتبرز أهمية هذا البحث في توفير أدلة ميدانية للشركات فيما يتعلق بجدوى الممارسات التي ترتبط بالأنشطة الإجتماعية والإفصاح عنها، وكذلك بيان أهمية الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية والعوامل المؤثرة فيه. إذ تعتبر لجان التدقيق أقرب لجان مجالس الإدارة إلى عملية إعداد التقارير المالية، السبب الذي يجعل زيادة جودة لجان التدقيق يرتبط مباشرة بإتجاه الشركة لتوفير معلومات ذات مصداقية عالية وقدر أكبر من الإفصاح لمستخدمي التقارير المالية تلبية لإحتياجات أصحاب المصالح أو تخفيضاً لمشكلة عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) أو أضفاء الشرعية على أنشطتها، مما قد يساعد في تعزيز قيمة الشركة في الأجل الطويل (Li et al.,2012).

وفي الوقت الراهن، لقد أصبح موضوع الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات أحد الموضوعات المحاسبية الهامة التي تلقى اهتمام كبير من جانب المحاسبين والأوساط الأكاديمية، إذ وجدت بعض الدراسات أن المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المسئولية الإجتماعية يعتبر شكلاً من أشكال الإفصاح السردي الإختياري، وأيضاً أحد متطلبات التقارير المتكاملة (Integrated Reports) كونه يعتبر أداة هامة للإتصال مع أصحاب المصالح وجذب الإستثمار بالإضافة إلى دعم التنمية الإقتصادية المستدامة(IIRC,2011)، ويهدف الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية إلى خلق حلقة تغذية عكسية إيجابية من خلال زيادة الشفافية حول الأثر الإجتماعي والبيئي وهيكل حوكمة الشركات (Corporate Governance)، وكذلك تحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال الإمتثال باللوائح والقوانين نتيجة الإلتزام الأخلاقي للمديرين في أداء أعمالهم وهو ما يترتب عليه إرتفاع مستوى جودة التقارير المالية(Pyo & Lee,2013).

ومع زيادة الدراسات التي تناولت الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية من خلال إستكشاف الدور الذي يمكن أن تلعبه في التخفيف من عدم تماثل المعلومات، وأغفلت جانب الإفصاحات الكمية عن أداء المسئولية الإجتماعية وأكتفت بالإفصاحات الوصفية كفقرات إضافية ضمن التقارير السنوية الإلزامية وليس في تقارير منفصلة خاصة بالأداء الإجتماعي وفقاً لما تتطلبه الهيئات والمنظمات

الدولية، من أجل توصيل المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المسئولية الإجتماعية إلى المستفيدين. بينما أقتصرت العديد من الدراسات السابقة على دراسة أثر آليات حوكمة الشركات (كخصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية) على الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات منها دراسة كل من (Macarulla & Talalweh,2012; Madi et al.,2014; Samaha et al.,2015; Muttakin et al.,2015; Ibrahim & Hanefah,2016; Majumder et al.,2017; Garas & ElMassah,2018)، وكانت نتائج هذه الدراسات متفاوتة نتيجة لإختلاف البيئة ما بين وجود تأثير إيجابي وسلبي وفي بعض الأحيان عدم وجود أي تأثير، وأفتقدت تلك الدراسات إلى دور لجان التدقيق كجهة رقابية وإشرافية على المدراء التنفيذيين وكمقيم لمستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات. ومن هذا المنطلق، تناول البحث السؤال التالي: ما هو أثر خصائص لجان التدقيق (حجم لجان التدقيق، وإستقلالية لجان التدقيق، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق، وإجتماعات لجان التدقيق، وملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة، وسلطة لجان التدقيق) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية؟ وهي متغيرات لم تتطرق لها الدارسات السابقة في الأردن.

ويُعد هذا البحث من أوائل الدراسات التي بحثت أثر خصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية. حيث يضيف هذا البحث إلى الأدب المحاسبي من خلال توسيع نطاق الدراسات الحالية حول أثر خصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات بتوفير أدلة حول أثر ذلك الإفصاح بشكل متكامل. كما أن البحث يتميز عن الدراسات السابقة في مجال الحوكمة والإفصاح الإختياري من خلال إختبار أثر خصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات. بالإضافة إلى ذلك، فالدراسات السابقة أعتمدت على بيانات دول متقدمة على سبيل المثال دراسة (Appuhami & Tashakor,2017) والتي أجريت في استراليا، وأما الدراسة الحالية تهتم ببيانات بيئة الأعمال الأردنية كأحد إقتصاديات الدول الناشئة مما يجعل نتائج الدراسة تمثل أهمية كبيرة لواضعي السياسات فيما يتعلق بالإفصاح. كما أن الدراسة الحالية تناولت خصائص لجان التدقيق من حيث: حجم لجان التدقيق وإستقلالية لجان التدقيق والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق وإجتماعات لجان التدقيق وملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة وسلطة لجان التدقيق. علماً بأن الدراسات السابقة التي أُجريت في هذا المجال على المستوى الإقليمي اكتفت بدراسة إستقلالية لجان التدقيق منها على سبيل المثال دراسة (Garas & ElMassah,2018) والتي أجريت على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

ويتم إستكمال البحث على النحو التالي: يعرض القسم الثاني: الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة، ويتناول القسم الثالث: منهجية البحث، ويحلل القسم الرابع نتائج البحث التطبيقية، ويتناول القسم الخامس تحليل ومناقشة نتائج البحث ويختتم البحث بالنتائج والتوصيات ودراسات مستقبلية مقترحة.

الدراسات السابقة وفرضيات البحث

1.2: الدراسات السابقة:

حظي الإفصاح المحاسبي عن ممارسات المسئولية الإجتماعية بإهتمام كبير من جانب الباحثين في الأدب المحاسبي حيث اهتمت الكثير من الدراسات بالتعرف على العوامل التي تفسر ما هي أسباب قيام الشركات بالإفصاح عن المسئولية الإجتماعية عن بعض المعلومات؟ ولماذا يختلف مستوى ذلك الإفصاح من شركة إلى أخرى؟ وبالتالي فقد ظهرت العديد من الدراسات التي قامت بتحليل محددات الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات. كما حاولت أدبيات الفكر المحاسبي تفسير دوافع إهتمام الشركات بالإفصاح المحاسبي عن ممارسات المسئولية الإجتماعية من خلال العديد من النظريات مثل نظرية الشرعية ونظرية الوكالة التي يمكن أن تساعد في فهم الإطار المتكامل لنتائج أثر خصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات.

فهناك دراسات محدودة أُجريت على وجه التحديد عن أثر لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات، فقد توصلت دراسة (عرفة ومليجي،2013) إلى وجود إرتباط إيجابي بين مستوى الإفصاح الإختياري وخصائص لجان التدقيق، وأن أكثر الخصائص إرتباطاً بالإفصاح الإختياري هو إستقلال أعضاء لجنة التدقيق، وكذلك عدد مرات إجتماع أعضاء لجنة التدقيق، بينما لا يوجد أي تأثير لحجم لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري. وأظهرت دراسة (Madi et al 2014), وجود علاقة إيجابية بين كل من (إستقلالية لجنة التدقيق، وحجم لجنة التدقيق، وتعدد مجالس الإدارة من أعضاء لجنة التدقيق) والإفصاح الإختياري للشركات، بينما

توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة هامة بين (عدد مرات إجتماع أعضاء لجنة التدقيق، والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق) والإفصاح الإختياري للشركات. في حين توصلت دراسة (حافظ ، 2016) إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من (حجم الشركة، وإستقلالية مجلس الإدارة، وهيكل الملكية، وحجم لجنة التدقيق) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات، ووجود أثر إيجابي ومعنوي لآليات الحوكمة التالية: (الإستقلالية، والملكية العامة، والملكية الخاصة) على قيمة الشركة، في حين يكون التأثير غير معنوي لكل من حجم الشركة ونوع القطاع على قيمة الشركة عند توسيط الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات. وأشارت دراسة (Appuhami & Tashakor,2017) إلى وجود تأثير إيجابي هام لخصائص لجنة التدقيق مثل (نسبة الأعضاء المستقلين في اللجنة، وعدد مرات إجتماع لجنة التدقيق، حجم لجنة التدقيق، ووجود إناث في لجنة التدقيق) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات. وفي المقابل، لا يوجد أي دليل على أن خصائص لجنة التدقيق مثل (وجود رئيس لجنة تدقيق مستقل، والخبرة المالية لأعضاء اللجنة) لها تأثير هام على الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات.

2.2: فرضيات البحث:

إستناداً للأسئلة المطروحة في مشكلة البحث وأهدافها فإنه تم صياغة فرضيات البحث المناسبة بناءً لما توصلت عليه الدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

H1: يوجد أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لخصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

وبناءً على الفرضية الرئيسية، تنبثق الفرضيات الفرعية التالية:

H1.1: يوجد أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لحجم لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

H1.2: يوجد أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لإستقلالية أعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

H1.3: يوجد أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

H1.4: يوجد أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لعدد إجتماعات لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

H1.5: يوجد أثر سلبي ذي دلاله إحصائية لنسبة ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

H1.6: يوجد أثر إيجابي ذي دلاله إحصائية لسلطة لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

منهجية الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إختبار أثر خصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، ويتناول هذا الجزء الآتي:

1.3 جمع البيانات ومجتمع وعينة البحث:

تم الحصول على بيانات البحث من خلال التقارير

السنوية للشركات المساهمة العامة المتوفرة في الموقع الإلكتروني لبورصة عمان للأوراق المالية (WWW.ase.com.jo)، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية لهذه الشركات، كما تم الإعتماد على البيانات والنسب المالية اللازمة من خلال دليل الشركات المساهمة العامة الصادرة عن بورصة عمان للأوراق المالية للفترة من 2014 إلى 2016 م، وأعتمد البحث أيضاً على مصادر أخرى منها التواصل الشخصي عبر الهاتف مع المدراء الماليين للشركات وذلك من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بلجان التدقيق نتيجة لعدم توفرها في التقارير المالية.

في حين يتكون مجتمع البحث من جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية(ASE) والبالغ عددها(200) شركة كما هو موضح في موقع بورصة عمان خلال عام 2017 م، أما عينة البحث فتضمنت جميع الشركات الصناعية والشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة من 2014 إلى 2016 م والبالغ عددها(95) شركة وهي (49) شركة صناعية و(46) شركة خدمية، وتمثل (47.5%) من مجتمع البحث بعد إستبعاد الشركات التي لم تتوفر البيانات المطلوبة في تقاريرها المالية لفترة البحث.

2.3: أداة وأسلوب البحث:

تنقسم أداة البحث إلى قسمين، أولاً: مؤشر الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات(CSRDL): إذ يوجد إجماع بين الدراسات على وجود أربعة أنشطة إجتماعية تستطيع الشركات من خلالها ممارسة مسئولياتها الإجتماعية وهي الأنشطة المتعلقة بالبيئة، والأنشطة المتعلقة بخدمة المجتمع المحلي، والأنشطة المتعلقة بالمنتجات وبخدمات المستهلكين (الصيرفي،2015). وفي هذا البحث تم إستخدام مؤشر للإفصاح عن المسئولية الإجتماعية لتقييم مستوى حجم الإفصاح في التقارير المالية السنوية لشركات العينة، من خلال الإستعانة بالمؤشر المستخدم في دراسة(Abu Qa'dan,2017) للبحث عن بنود الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركة المتوقع أن الإفصاح عنها في التقارير المالية السنوية، ويعود السبب لإختيار هذا المؤشر هو إحتوائه على مجموعة كبيرة من البنود المهمة لقياس مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات، ويشتمل مؤشر الإفصاح على (42) بند من بنود المسئولية الإجتماعية موزعة هذه البنود على أربعة أبعاد هي (بُعد المعلومات البيئية: وتشتمل على 13 بند، بُعد معلومات الموارد البشرية: وتشتمل على 14 بند، بُعد معلومات التفاعل مع المجتمع المحلي: وتشتمل على 9 بنود، وأخيراً بُعد معلومات المنتجات / الخدمات للعملاء: وتشتمل على 5 بنود) حيث أن ملحق رقم (1) يوضح مؤشر الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات بشكل تفصيلي.

ثانياً: مؤشر خصائص لجان التدقيق، حيث تم الإعتماد في بناء هذا المؤشر على دليل قواعد حوكمة للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية الصادر من هيئة الأوراق المالية الأردنية لعام 2009 م وكذلك الإستعانة بدراسة (Ahmed Haji & Anifowose,2016)، لتقييم مستوى جودة وفعالية خصائص لجان التدقيق في التقارير المالية السنوية لشركات العينة، إذ يشتمل هذا المؤشر على (10) بنود من خصائص لجان التدقيق، موزعة على أربعة أبعاد هي كالتالي:(بُعد الموارد البشرية للجان التدقيق:

ويحتوي على ٤ بنـود، بُعد تركيبة اللجان: ويحتوي على 2 بنود، بُعد الجدية والنشـاط للجان: ويحتوي على 2 بنـود، وأخيراً بُعد سـلطات اللجان: ويحتوي على ٢ بنـود) حيث أن ملحق رقم (2) يوضح مؤشـر خصائص لجان التدقيق بشكل تفصيلي.

3.3: متغيرات البحث وطرق قياسها:

يتمثل المتغير التابع للبحث في مسـتوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية (CSRDL)، أما المتغيرات التابعـة تتمثل في خصائـص لجـان التدقيق(ACI) المكونـة من سـتة متغيرات (حجم لجـان التدقيق (ACSIZE)، إسـتقلالية لجـان التدقيـق(ACIND)، الخبرة المالية والمحاسـبية لأعضاء لجان التدقيق (ACFEXP)، إجتماعـات لجـان التدقيـق(ACMEET)، ملكيـة أعضـاء لجـان التدقيـق لأسـهم الشـركة (ACOWN)، وسـلطة لجـان التدقيـق(ACAUTH). بينمـا يحتوي البحـث على عدة متغيـرات ضابطة وهـي: (نـوع القطـاع (SECTYPE)، وحجـم شـركة التدقيـق(AFSIZE)، وربحيـة الشـركة(ROA)، وحجـم الشـركة(FSIZE_Log)، ونسـبة المديونيـة (DR). والجدول التالي يوضح بالتفصيل تعريف متغيرات البحث وطرق قياسها:

جدول رقم (1)

متغيرات البحث وطرق قياسها

المتغيرات	رمز المتغير	تعريف وطريقة قياس المتغير	المرجع
المتغير التابع:			
مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات	CSRDL	يقاس بإستخدام مؤشر تجميعي للإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات وذلك بإعطاء قيمة (١) لكل بند تفصح عنه الشركة وقيمة (٠) لخلاف ذلك.	(Suwaidan et al., 2004)
المتغيرات المستقلة:			
مؤشر خصائص لجان التدقيق	ACI	يقاس بإستخدام مؤشر تجميعي لخصائص لجان التدقيق وذلك بإعطاء قيمة(١) لكل بند تفصح عنه الشركة وقيمة (٠) لخلاف ذلك.	(Ahmed Haji & Anifowose,2016)
حجم لجان التدقيق	ACSIZE	يعبر عن عدد أعضاء لجان التدقيق، ويقاس بعدد أعضاء لجان التدقيق المنتخبين من قبل مجلس الإدارة.	(Li et al.,2012); (Othman et al.,2014)
إستقلالية أعضاء لجان التدقيق	ACIND	يقاس بنسبة عدد أعضاء لجان التدقيق المستقلين في اللجان إلى إجمالي عدد أعضاء لجان التدقيق.	(Madi et al.,2014); (Setiany et al., 2017)
الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق	ACFEXP	يقاس بنسبة عدد الأعضاء الذين يحملون مؤهل محاسبي أو مالي إلى إجمالي عدد أعضاء لجان التدقيق.	(Persons,2009); (Appuhami & Tashakor,2017)
إجتماعات لجان التدقيق	ACMEET	يقاس بمتغير وهمي حيث يعطى الرقم (١) في حالة أفصحت الشركة عن عدد إجتماعات لجان التدقيق خلال السنة والرقم (٠) لخلاف ذلك.	(Abbott et al., 2003)
ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة	ACOWN	تقاس بمجموع الأسهم العادية المتداولة التي يمتلكها أعضاء اللجان إلى عدد الأسهم المتداولة للشركة.	(Karamanou & Vafeas,2005)
سلطة لجان التدقيق	ACAUTH	يقاس بمتغير وهمي حيث يعطى الرقم (١) في حالة الإفصاح عن سلطة لجان التدقيق والرقم (٠) لخلاف ذلك.	(Ahmed Haji & Anifowose,2016)
المتغيرات الضابطة:			
نوع القطاع	SECTYPE	تم قياسه بإعطاء الرقم (١) للقطاع الصناعي والرقم (٠) للقطاع الخدمي.	(Abu Farha & Al-Khalaileh,2016); (Appuhami & Tashakor,2017)
حجم شركة التدقيق	AFSIZE	يقاس بمتغير وهمي حيث يعطى الرقم (١) إذا كانت شركة التدقيق من شركات التدقيق الكبرى Big والرقم (٤) لغير ذلك.	(Barakat et al.,2015); (Lu & Abeysekera,2014)
ربحية الشركة (العائد على الأصول)	ROA	يقاس بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول.	(Meek et al.,1995); (Barakat et al.,2015)
حجم الشركة	FSIZE_Log	يقاس حجم الشركة بلوغاريتم إجمالي الأصول	(Farooq et al.,2015) (Muttakin et al., 2015);
نسبة المديونية	DR	يقاس من خلال قسمة إجمالي الإلتزامات على إجمالي الأصول.	(Rashid,2018)

4.3: نماذج البحث:

بعد الإطلاع على دراسة (Appuhami & Tashakor,2017) تم تطوير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Model) بإستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، لتحديد أهمية وأثر كل من المتغيرات المستقلة (خصائص لجان التدقيق) على المتغير التابع (مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات)، وإختبار أثر المتغيرات الضابطة على المتغير التابع، وأيضاً لإيجاد الدلالات الإحصائية للفرضيات إن وجدت من خلال المعادلات التالية:

Model 1: CSRDLit = β0 + β1 ACIit + β2 SECTYPEit + β3 AFSIZEit + β4 ROAit + β5 FSIZE_Logit + β6 DRit (+ єit … (1

Model 2: CSRDLit = β0 + β1 ACSIZEit + β2 ACINDit + β3 ACFEXPit + β4 ACMEETit + β5 ACOWNit + β6 ACAUTHit + β7 SECTYPEit +β8 AFSIZEit + β9 ROAit (+ β10 FSIZE_Logit + β11 DRit + єit … (2

حيث أن:

CSRDL: مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات، β0: قيمة الحد الثابت، β1- β11: معاملات الإنحدار للمتغيرات المستقلة والضابطة، ACI: مؤشر خصائص لجان التدقيق، ACSIZE: حجم لجان التدقيق، ACIND: إستقلالية لجان التدقيق، ACFEXP: الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق، ACMEET: إجتماعات لجان التدقيق، ACOWN: ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة، ACAUTH: سلطة لجان التدقيق، SECTYPE: نوع القطاع، FSIZE: حجم شركة التدقيق، ROA: نسبة العائد على الأصول، FSIZE_Log: لوغاريتم حجم الشركة، DR: نسبة المديونية، i : إسم الشركة، t: الفترة الزمنية من 2014-2016 م، Є : خطأ التقدير العشوائي.

نتائج البحث التطبيقية:

أعتمد الباحثان على برنامج (STATA) في تحليل البيانات وبإستخدام بعض الأساليب الإحصائية التي تشتمل على: الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة، والإحصاء الإستدلالي المتمثل في: إختبار التوزيع الطبيعي، وإختبار التداخل الخطي من خلال مصفوفة الإرتباط ومعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor-VIF)، وإختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، وأخيراً تحليل الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Analysis)، ويتناول هذا الجزء الآتي:

1.4: التحليل الوصفي لمتغيرات البحث:

يعرض الجدول رقم (2) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة (المتغير التابع المتمثل في مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، والمتغيرات المستقلة والضابطة المتمثلة في مؤشر خصائص لجان التدقيق وحجم لجان التدقيق وإستقلالية لجان التدقيق والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق وملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة والعائد على الأصول ولوغاريتم حجم الشركة ونسبة المديونية)، والمتغيرات الوهمية (المتمثلة في إجتماعات لجان التدقيق وسلطة لجان التدقيق وحجم شركة التدقيق).

جدول رقم (2)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
المتغيرات المتصلة (Continuous Variables)				
مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات (%)	2.381	66.667	30.017	13.424
مؤشر خصائص لجان التدقيق (%)	50	90	61.930	8.889
حجم لجان التدقيق (عدد الأعضاء)	2	5	3.098	.4080
إستقلالية أعضاء لجان التدقيق (%)	0	100	78.670	29.193
الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق (%)	0	100	59.646	31.131
ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة (%)	0	43.014	3.452	8.087
العائد على الأصول (%)	-86.797	38.400	2.213	10.660
لوغاريتم حجم الشركة (دينار أردني)	5.596	9.255	7.451	0.649
نسبة المديونية (%)	.110	93.64	32.513	22.186
المتغيرات الوهمية (Dummy Variables)				
	التكرارات في حالة الإفصاح (1)		التكرارات في حالة عدم الإفصاح (0)	
إجتماعات لجان التدقيق	(20.35%)58		(79.65%)277	
سلطة لجان التدقيق	(21.05%)60		(78.95%)255	
حجم شركة التدقيق	(42.81%)122		(57.19%)163	

ملاحظة:
عدد المشاهدات (**285** مشاهدة) تمثل **95** شركة خلال الفترة 2014-2016.

وفيما يأتي تحليل لنتائج الجدول السابق:

وجود تباين في مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات، حيث أن أعلى مستوى تم الحصول عليه بلغ (66.667%) وأقل مستوى بلغ (2.381%) وأن المتوسط الحسابي لمستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات بلغ (30.017%) وبإنحراف معياري (13.424%) وهي نسبة منخفضة نسبياً مقارنة بدول العالم المتقدم ولا تتوافق أيضاً مع نظرية الشرعية التي ترى بأن الشركة تكتسب شرعيتها من المجتمع وذلك من خلال تبني قضاياه والإستجابة لمطالبة. وبمقارنة مستوى الإفصاح مع الدراسات السابقة في البيئة الأردنية فإن ذلك المستوى يعتبر أقل من المستوى الذي ظهر في دراسة (Melhem,2014) والتي أوضحت أن مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات الصناعية والخدمية الأردنية بلغ (46.956%)، بينما دراسة (Abu Farha & Al-Khalaileh,2016) والتي أوضحت أن مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات الصناعية والخدمية الأردنية يبلغ حوالي (32%). أما بالمقارنة مع مستوى الإفصاح في دول عربية أُخرى، فهو أيضاً أكبر من نظيره في الشركات المصرية والذي ظهر عند (39.8%) في دراسة (سعد الدين،2013). بينما مستوى الإفصاح

عـن المسـئولية الإجتماعيـة للشـركات الأردنيـة أقل مـن نظيره في شـركات دول مجلس التعاون الخليجـي، والـذي ظهر عند مسـتوى (19.18%) في دراسـة (Garas & ElMassah,2018). وبالمقارنـة أيضاً مع مسـتوى الإفصاح عـن المسـئولية الإجتماعية للشركات في دول أجنبية، وجد أن مستوى الإفصاح للشـركات الأمريكيـة والهنديـة أكبر والـذي ظهر عند مسـتوى (69.07٪) و(47.43٪) في دراسة كل من (Farooq et al.,2015)؛ (Kansal et al.,2014)، بينما ظهر أن مسـتوى الإفصـاح عـن المسـئولية الإجتماعية للشـركات الأردنيـة أكبر مـن نظيره في شـركات بنجلادش وأسـتراليا والذي بلغ (22.10%) و(17.33%) وفقاً لدراسـة كل مـن (Rashid,2018)؛ (Appuhami & Tashakor,2017).

وأمـا متغير مؤشـر خصائص لجـان التدقيـق(ACI) يلاحـظ من الجدول السـابق أنـه يتراوح بيـن (-90% 50%) لأعلـى وأقـل قيمـة وبمتوسـط حسـابي (61.930٪) وبإنحـراف معيـاري (8.889)، كمـا بلـغ متوسـط حجـم لجـان التدقيـق(3.098) (ACSIZE) وإنحـراف معيـاري (.4080) وبأقـل قيمـة لحجـم لجـان التدقيـق بلغـت(2) وأعلـى قيمـة (5) خـلال سـنوات الدراسـة، في حيـن يتمتع غالبيـة أعضاء لجـان التدقيـق بالإسـتقلالية (ACIND) حيـث بلـغ أعلـى مسـتوى للإسـتقلال (100٪) أقـل قيمـة(0) وبمتوسط حسـابي (78.670٪). ويتضح من الجدول أعـلاه أن المتوسـط الحسـابي للخبـرة الماليـة والمحاسـبية لأعضاء لجان التدقيـق(ACFEXP) يبلغ (59.646٪) وبإنحـراف معيـاري (31.131)، ويلاحـظ أن أعلـى وأقـل قيمة لملكيـة أعضاء لجـان التدقيق لأسـهم الشـركة (ACOWN) تتـراوح بيـن (-43.014% 0%) وبمتوسـط حسـابي (3.452٪) وإنحراف معياري (8.087). بينمـا العائـد علـى الأصـول(ROA) فقـد تراوحت نسبة ربحية الشركة بين (38.400٪) كأعلى قيمة و(-86.797%) كأقل قيمة وبمتوسـط حسابي (2.213%) وإنحـراف معيـاري (10.660)، ويـدل ذلـك علـى عدم وجـود إسـتقرار فـي الأرباح للشـركات الصناعية والخدمية خلال فترة الدراسة، وأما متغير لوغاريتـم حجـم الشـركة (FSIZE_Log) والـذي تـم قياسـه بلوغاريتم إجمالي الأصول، حيث يتبين أن المتوسط الحسـابي للوغاريتم حجم الشركة بلغ حوالي (7.450) دينار وإنحراف معياري مرتفع (.6490)، وقد تراوحت نسـبة المديونية للشركات(DR) محل الدراسـة بيـن (0.11%-93.64٪) لأقـل وأعلـى قيمة، وتتركز بيانات نسـبة المديونية حول متوسـط بلغ قيمتـه (32.513٪) وبإنحراف معيـاري (22.186٪) وهو مـا يعني وجـود درجة تشـتت متوسـطة للبيانات حول متوسطها الحسابي.

وأما الإحصاء الوصفي للمتغيرات الوهمية والتي تقـاس بمتغير وهمـي وذلك بإعطـاء القيمة (1) فـي حال الإفصـاح عـن المتغيـر والقيمـة (0) في حالـة عـدم الإفصـاح عـن المتغيـر، فمـن الجدول السابق نلاحظ أن عدد الشركات التي أفصحت عن إجتماعات لجـان التدقيـق(ACMEET) فـي تقاريرها السـنوية بلغ(58) شـركة خلال فترة الدراسة (2014-2016 م) وبنسـبة (20.35٪)، أما عدد الشركات التي لم تفصح عـن إجتماعات لجـان التدقيق بلغ (277) شـركة بنسـبة (79.65٪)، وهـذا يـدل أن الشـركات المسـاهمة الأردنيـة لـم تلتـزم بما ورد فـي دليل قواعد حوكمة الشـركات المساهمة المدرجة في بورصـة عمـان بخصـوص الإفصـاح عن عـدد مرات إجتماعات لجـان التدقيق فـي تقاريرها السـنوية. أما متغير سـلطة لجـان التدقيـق(ACAUTH)، يتضح من الجدول أعلاه أن عدد الشـركات التي أفصحت عن سـلطة لجان التدقيق في تقاريرها (60) شركة وبنسـبة (21.05٪)، وبلـغ عـدد الشـركات التـي لم تفصح عن سلطة لجان التدقيق (255) شركة بنسبة

(78.95٪). وفيما يخص بالنسبة لمتغير حجم شركة التدقيق (AFSIZE)، يتضح أن عدد الشركات التي تم تدقيقها من قبل شركات التدقيق الكبرى (Big4) يبلغ (122) شركة على مدار أعوام الدراسة بنسبة (42.81٪)، وباقي الشركات والتي يبلغ عددها (163) شركة وبنسبة (57.19٪) يتم تدقيقها من قبل شركات تدقيق أخرى خلاف(Big4)، مما يعني عدم وجود توجه لدى الشركات المساهمة الأردنية نحو الإرتباط بشركات التدقيق الكبرى(Big4) لمراجعة حساباتها.

2.4: نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد:

يتناول هذا الجزء إختبار أثر خصائص لجان التدقيق وخصائص الشركة على الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات، حيث يتناول نموذج الدراسة أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في: خصائص لجان التدقيق، والمتغير التابع المتمثل بمستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات والمتغيرات الضابطة المتمثلة في بعض خصائص الشركة. ومادام هناك علاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فإن نموذج الإنحدار الملائم هو نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، ويعتمد النموذج على بيانات معروفة بإسم (Panel Data) والتي تجمع بين بيانات المقاطع العرضية (Cross Sectional Data) وبيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data) أي بيانات متمثلة في (95) شركة خلال من 2014 م إلى 2016 م، ولإختبار فرضيات الدراسة تم إستخدام نموذج الإنحدار المتجمع (Pooled Data Regression) وذلك تحقيقاً لأهداف الدراسة. حيث يجب بداية التحقق من توافر الإفتراضات الأساسية لإستخدام الإنحدار الخطي وأهم هذه الإفتراضات: التأكد من إقتراب بيانات الخطأ العشوائي من التوزيع الطبيعي بإستخدام إختبار الإلتواء – التفرطح المشترك (Skewness/ Kurtosis Test)، إذ تشير نتائج هذا التحليل إلى أن قيمة الدلالة الإحصائية لمعامل كاي2 أكبر من 5% حيث بلغت (0.9582) للنموذج الأول و(0.5594) للنموذج الثاني الأمر الذي يدل أن نمط التوزيع الطبيعي الذي تسلكه البيانات هو توزيع طبيعي ولاثعاني من مشكلة عدم تماثل في توزيعها الطبيعي حول وسطها الحسابي. ولإختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test) تم إستخدام إختبار (Breusch-Pagan Test)، وتشير نتيجة إختبار نموذج الدراسة الأول والثاني أن الدلالة الإحصائية لمعامل كاي2 تساوي (0.8895) و(0.0803) على التوالي وهي أكثر من (0.05)، وهذا يعني بأنه لا توجد مشكلة في نماذج الدراسة. وبذلك يمكن القول بأن هناك ثباتاً في تباين الخطأ العشوائي في نماذج الدراسة (Homoscedasticity)، أي أن نماذج الدراسة صالحة لتقدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وللتحقق من إختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test) من خلال إحتساب معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor-VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، وقد أشار (Gujarati,2003) أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) التي تقل عن (10) تشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي المؤثرة على صحة نموذج الدراسة، وتظهر النتائج أن قيم إختبار معامل تضخم التباين (VIF) كانت أقل من (10) إذ تراوحت بين (1.04-1.64) في النموذج الأول، وتراوحت قيم معامل تضخم التباين (VIF) بين (1.06-1.78) في النموذج الثاني، وبذلك يمكننا القول أن نماذج الدراسة لا تُعاني من مشكلة التداخل الخطي، وهذا يدل على قوة نماذج الدراسة في تحديد وتفسير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وتم إحتساب مصفوفة الإرتباطات التبادلية بين المتغيرات

المستقلة من أجل التحقق من عدم وجود إرتباطات عالية بين المتغيرات المستقلة، إذ أن وجود إرتباطات عالية بين متغيرين مستقلين أو أكثر يجعل من الصعب تحديد مساهمة كل متغير مستقل في تفسير التغيرات في المتغير التابع، وبحسب دراسة (Belsley et al.,1980) فإن وجود إرتباط يقل عن (80٪) بين أي متغيرين مستقلين أو أكثر يعتبر إرتباطاً عالياً من الممكن أن ينتج عنه تشويه العلاقة بين أحد المتغيرين والمتغير التابع. ويستنتج من الجدول رقم (3) عدة نتائج أهمها: عدم وجود إرتباطات عالية بين المتغيرات المستقلة تزيد عن (80٪) تؤدي إلى تشويه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما يبين وجود إرتباط سلبي وإيجابي ودال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01 - 0.05) لخصائص لجان التدقيق وخصائص الشركة.

جدول رقم (٣)

Variables	ACI	ACSIZE	ACIND	ACEXP	ACMEET	ACOWN	ACAUTH	SECTYPE	AFSIZE	ROA	FSIZE_Log	DR
ACI	1.00											
ACSIZE	0.05	1.00										
ACIND	-0.04	0.01	1.00									
ACEXP	-0.21**	0.01	0.10	1.00								
ACMEET	0.55**	-0.02	0.02	-0.12*	1.00							
ACOWN	-0.02	0.08	-0.61**	-0.00	0.04	1.00						
ACAUTH	0.62**	-0.02	-0.05*	0.23**	0.10	-0.05	1.00					
SECTYPE	-0.04	-0.18**	-0.03	-0.07	0.02	0.03	-0.02	1.00				
AFSIZE	0.06	0.17**	0.18**	0.24**	-0.02	-0.11	0.15*	-0.13*	1.00			
ROA	-0.04	-0.06	0.10	0.04	0.01	0.01	0.07	-0.06	0.05	1.00		
FSIZE_Log	0.11	0.22**	0.26**	0.15**	0.15*	-0.14*	0.09	-0.16**	0.41**	0.29**	1.00	
DR	0.06	0.15**	0.12*	-0.11	0.09	-0.21**	-0.03	-0.01	0.14*	-0.16**	0.37**	1.00

ملاحظة:

** الإرتباط ذي دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) (2-tailed) ، * الإرتباط ذي دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) (2-tailed). عدد مشاهدات الدراسة 285 مشاهدة تمثل 95 شركة خلال الفترة 2014-2016. ACI: مؤشر خصائص لجان التدقيق، ACSIZE: حجم لجان التدقيق، ACIND: إستقلالية لجان التدقيق، ACFEXP: الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق، ACMEET: إجتماعات لجان التدقيق، ACOWN: ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة، ACAUTH: سلطة لجان التدقيق،FSIZE: حجم شركة التدقيق، ROA: نسبة العائد على الأصول، FSIZE_Log: لوغاريتم حجم الشركة، DR: نسبة المديونية.

مصفوفة الإرتباطات التبادلية لنماذج الإنحدار بين متغيرات الدراسة المستقلة والضابطة

وتم إجراء تحليل الإنحدار بإستخدام (Robust Standard Errors) للحصول على نتائج متسقة مع النموذج مما عدم وجود تأثير لمشكلة الإرتباط الذاتي، ويعرض الجدول رقم (4) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للنموذج الأول بإستخدام مؤشر خصائص لجان التدقيق، ونتائج تحليل الإنحدار المتعدد للنموذج الثاني بإستخدام عناصر خصائص لجان التدقيق.

جدول رقم (4)

نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للنموذج الأول والثاني بإستخدام مؤشر خصائص لجان التدقيق وعناصر خصائص لجان التدقيق

المتغيرات	النموذج الأول		النموذج الثاني	
	معامل الإنحدار (β)	قيمة (t) المحسوبة	معامل الإنحدار (β)	قيمة (t) المحسوبة
الحد الثابت (Con.)	-75.554	*-10.30	-68.355	*-9.68
مؤشر خصائص لجان التدقيق (ACI)	0.205	*3.29	-	-
حجم لجان التدقيق (ACSIZE)	-	-	0.908	0.73
إستقلالية أعضاء لجان التدقيق (ACIND)	-	-	0.098	*4.27
الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق (ACFEXP)	-	-	0.032	1.47
إجتماعات لجان التدقيق (ACMEET)	-	-	3.322	*2.91
ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة (ACOWN)	-	-	0.277	*3.56
سلطة لجان التدقيق (ACAUTH)	-	-	3.807	**2.45
نوع القطاع (SECTYPE)	8.474	*7.18	8.444	*7.36
حجم شركة التدقيق (AFSIZE)	3.542	**2.48	2.861	**2.14
العائد على الأصول (ROA)	0.347	0.94	0.015	0.56
لوغاريتم حجم الشركة (FSIZE_Log)	11.372	*11.36	10.233	*9.41
نسبة المديونية (DR)	0.025	0.87	0.050	1.75
معامل التحديد (R^2)	0.4858		0.5181	
إختبار إف(F)	69.95		45.12	
الدلالة الإحصائية (P.Value)	*0.000		*0.000	
الخطأ المعياري (Std. Err.)	9.7472		9.505	

ملاحظة:
*ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١٪، ** ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪.
عدد المشاهدات (٢٨٥) مشاهدة الفترة الزمنية (٢٠١٤-٢٠١٦م).

بناءً على ما ورد في الجدول السابق فإن نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للنموذج الأول والثاني تبين الآتي:

يتضح من قيم المعاملات الخاصة بنموذج الإنحدار الأول بإستخدام مؤشر خصائص لجان التدقيق أن قيمة إختبار إف(F) لنموذج الدراسة تبلغ (69.95) وبقيمة إحتمالية (0.000=P.Value) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية(0.01)، وهو ما يشير إلى أن النموذج عالي المعنوية، كما أن قيمة معامل التحديد (R2) في النموذج المستخدم تبلغ (0.4858) وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج متوسطة حيث أن نسبة المتغيرات المستقلة والضابطة تفسر ما نسبته (48.58%) من التباين الحاصل في المتغير التابع والباقي تعزى إلى عوامل أخرى لم يتطرق لها الباحثان.

يتبين من قيم المعاملات الخاصة بنموذج الإنحدار الثاني بإستخدام عناصر خصائص لجان التدقيق أن قيمة إختبار إف(F) لنموذج الدراسة تبلغ (45.12) وبقيمة إحتمالية (0.000=P.Value) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.01)، وهو ما يدل على وجود دلالة إحصائية عالية للنموذج، كما أن قيمة معامل التحديد (R2) في النموذج المستخدم تساوي (0.5181) وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج متوسطة حيث أن نسبة المتغيرات المستقلة والضابطة تفسر ما نسبته (51.81%) من التباين الحاصل في المتغير التابع.

3.4: إختبار الفرضيات:

يستعرض هذا الجزء إختبار كل فرضية بناءً على نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد، وصولاً بذلك لتحقيق لأهداف البحث المرتبط بهذه الفرضيات، حيث سيتم قبول الفرضية إذا كان معامل الإنحدار (β) للمتغيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a≤0.01) بدرجة ثقة (99٪)، وكذلك عند مستوى

(a≤0.05) بدرجة ثقة (95٪)، وبنفس الإتجاه الذي تم تحديده لكل فرضية وذلك على النحو التالي:

الفرضية الأولى (H1): يوجد أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لمؤشر خصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

أظهرت نتائج الفرضية الثانية من خلال الرجوع إلى الجدول رقم (4) وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لمؤشر خصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة بلغت (3.29)، وإشارة معامل الإنحدار ((β موجبة وبقيمة إحتمالية (P.Value=0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.01). وفي ضوء هذه النتيجة يتم قبول الفرضية الثانية. وبمقارنة نتيجة الفرضية مع نتائج الدراسات السابقة نجد أنها تتطابق مع دراسة (Ahmed Haji & Anifowose,2016). ويرى الباحثان أن تلك النتيجة تدل على أن لجان التدقيق تعتبر أحد أهم آليات حوكمة الشركات وأكثرها إرتباطاً بعملية الإفصاح وإعداد التقارير المالية للشركات، وهذا ما أكدته وجهة نظر نظرية الوكالة التي تعتبر لجان التدقيق كوحدة رقابية مستقلة تهدف للتأكد من صحة إفصاحات الشركات سواءً كانت إفصاحات مالية أم غير مالية (Beasley et al., 2009)).

وينبثق عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تقيس أثر كل خاصية من خصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ويوضح الجدول رقم (4) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للنموذج الأول والثاني، وذلك على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى ((H1.1: يوجد أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لحجم لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

تشير نتائج الجدول رقم (4) إلى وجود أثر إيجابي غير دال إحصائياً لحجم لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية محل الدراسة، لأن قيمة (t) المحسوبة بلغت (0.73)، وإشارة معامل الإنحدار (β) موجبة وبقيمة إحتمالية (P.Value=0.464) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.10)، وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى. وبمقارنة نتيجة الفرضية مع نتائج بعض الدراسات نجد أنها تطابقت مع دراسة (عرفة ومليجي،2013؛ Othman et al.,2014). وأختلفت مع دراسة (Madi et al., 2014; Setiany et al.,2017) التي وجدت علاقة إرتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية. ويفسر الباحثان تلك النتيجة بسبب أن (84.56٪) من لجان التدقيق في عينة الدراسة يتكون حجم أعضاءها من (3) أعضاء، وهو ما يؤيد وجهة النظر الناتجة من الدراسات السابقة بأن صغر حجم لجان التدقيق يسهل من التفاهم والتعاون بين أعضاء اللجان، بينما الحجم الكبير قد يؤدى إلى كثرة المناقشات وبطء إتخاذ القرارات مما يدل على أن طبيعة الأعضاء ومدى نشاطهم في أداء العمل أكثر أهمية من عددهم داخل اللجان.

الفرضية الفرعية الثانية ((H2.2: يوجد أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لإستقلالية أعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

وبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (4) تبين وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لإستقلالية أعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات، نتيجة لأن قيمة

(t) المحسوبة بلغت (4.27)، وقيمة معامل الإنحدار (β=0.098) وبقيمة إحتمالية تساوي (P.Value=0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.01)، ويفسر الباحثان ذلك بأن زيادة عدد الأعضاء المستقلين في لجان التدقيق يؤدى بالضرورة إلى التوسع في مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات وذلك لأهمية ومنافع الإفصاح التي تعود على الشركات منه، وهو ما يشير إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية. وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Appuhami & Tashakor,2017; Setiany et al.,2017).

الفرضية الفرعية الثالثة ((H2.3: يوجد أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

على عكس المتوقع فقد أظهرت نتائج تحليل الإنحدار حسب الجدول رقم (4) وجود أثر إيجابي غير دال إحصائياً للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات، وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة بلغت (1.47)، وقيمة معامل الإنحدار (β =0.032) وبقيمة إحتمالية (P.Value=0.144) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.10)، وهو ما يشير إلى رفض الفرضية الفرعية الثالثة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عرفة ومليجي،2013)؛ (Appuhami & Tashakor,2017)، بينما تتناقض هذه النتيجة مع دراسة (Samaha et al.,2015). ويرى الباحثان أن تلك النتيجة ترجع إلى غياب أعضاء اللجان الحاصلين على شهادات مالية ومحاسبية وهو ما يتعارض مع نظرية

الوكالـة، حيث أن (40.33٪) مـن أعضاء اللجان في عينـة الدراسـة حاصلين على شـهادات غيـر مالية ومحاسبية.

الفرضية الفرعيـة الرابعة ((H2.4: يوجد أثر إيجابي ذي دلالـة إحصائية لعدد إجتماعـات لجان التدقيق على مسـتوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

مـن نتائج تحليل الإنحدار الموضحة في الجدول رقم (4) تبيـن وجود أثـر إيجابي ذي دلالـة إحصائية لعدد إجتماعـات لجـان التدقيـق علـى مسـتوى الإفصاح عن المسـئولية الإجتماعية للشـركات المسـاهمة العامـة الأردنيـة، نتيجـة لأن قيمـة (t) المحسـوبة بلغـت (2.91)، وإشـارة معامـل الإنحـدار ((β موجبـة وبقيمة إحتمالية تساوي (0.004=P.Value) وهي أقل من مسـتوى الدلالة الإحصائية (0.01). وهذه النتيجة تتوافق مع توقعات الفرضية الفرعية الرابعة وأيضاً تتفق مع نظرية الوكالة، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعيـة الرابعـة. وبمقارنـة نتيجـة الفرضيـة مـع نتائج بعض الدراسـات السـابقة نجد أنها تطابقت مع دراسـة كل من (عرفـة ومليجي،2013)؛ ودراسـة (Appuhami & Tashakor,2017)، وأختلفـت مع دراسـة (Madi et al., 2014)؛ التـي لم تجد أي تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية. ويرى الباحثان أنه على الرغم من أن (20.35٪) مـن عينة الدراسـة فقـط أفصحت عن عدد إجتماعات لجان التدقيـق في تقاريرها وكان أغلبها (4) إجتماعـات خلال السـنة، إلا أنه ظهر وجـود تأثير إيجابي لهذه الإجتماعات على مستوى الإفصاح عن المسـئولية الإجتماعية للشـركات، لـذا يجب على الشركات المساهمة العامة زيادة الإفصاح عن عدد إجتماعات اللجـان لأن تكرارها يجعل أعضاء اللجان على علم مسـتمر بالأمـور المحاسـبية ومعالجتها لمشـاكل إعـداد التقاريـر الماليـة أول بـأول، كمـا أن تكـرار عدد إجتماعـات اللجان يعتبر مؤشـراً على فعالية رقابة القرارات وتحسـين مستوى الأداء وهو ما يتوافق مع نظرية الوكالة.

الفرضية الفرعية الخامسة ((H2.5: يوجد أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

وبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (4) إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات، وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة تساوي (3.56)، وقيمة معامل الإنحدار ((β= 0.277 وبقيمة إحتمالية تبلغ (P.Value=0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.01)، وهو ما يثبت صحة رفض الفرضية الفرعية الخامسة. ولا تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من (Mangena & Pike,2005; Li et al., 2012). ومما سبق يخلص الباحثان إلى أن هيكل الملكية له تأثير كبير على إستراتيجية الإفصاح لدى الشركات، فكلما زادت ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة أدى ذلك إلى زيادة المعلومات غير المالية عن المسئولية الإجتماعية للشركات، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الإشارة فإدارة الشركة ترغب دائماً في إرسال إشارات بأنها متميزة ومن ثم قد يكون دافعاً لزيادة مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية.

الفرضية الفرعية السادسة ((H1.6: يوجد أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لسلطة لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

تشير نتائج الجدول رقم (4) إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لسلطة لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات، نتيجة لأن إشارة معامل الإنحدار(β) موجبة قيمة (t) المحسوبة بلغت (2.45) وكانت القيمة الإحتمالية (P.Value=0.015) أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) وهو ما يشير إلى قبول الفرضية الفرعية السادسة، وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة كدراسة(Ika & Mohd Ghazali,2012) ودراسة (Ahmed Haji & Anifowose,2016). وترى الباحثان أن هذه النتيجة جاءت متفقة مع وجهة نظر نظرية الوكالة بسبب أن سلطات لجان التدقيق تساهم في فعالية هذه اللجان من خلال تعزيز جودة ومصداقية التقارير المالية والذي بدوره يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات في تقاريرها المالية.

النتائج والتوصيات:

بناءً على نتائج تحليل البيانات خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والإستنتاجات والتوصيات، وأيضاً عرض دراسات مستقبلية مقترحة، وهي على النحو التالي:

1.5: النتائج والإستنتاجات:

هدفت الدراسة إلى إختبار أثر خصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وبالإعتماد على نتائج تحليل البيانات وإختبار الفرضيات، توصلت الدراسة أن المتوسط العام لنسبة الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة 2014-2016 م بلغ حوالي (30.017٪)، مما يدل على أن مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة مازال ضعيفاً في الأردن، وربما يعود السبب في ذلك هو غياب المعايير المحاسبية وضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسئولية الإجتماعية وعدم إنتشار ثقافة دور المسئولية الإجتماعية في

تحقيق التنمية المستدامة مما قد ينعكس سلباً على البيئة الإستثمارية في السوق الأردني، كما أن كل الشركات المساهمة العامة الأردنية التي أفصحت عن مجالات المسئولية الإجتماعية كان إفصاحها في الجزء الخاص بتقارير مجلس الإدارة من التقارير المالية وليس في تقارير منفصلة عن تقاريرها المالية، الأمر الذي يدل على عدم مسايرة تلك الشركات للتطورات الحديثة في الإفصاح المحاسبي كما في الدول المتقدمة.

وأتضح أنه على الرغم من أن مستوى جودة الإفصاح عن خصائص لجان التدقيق بلغ أكبر من المتوسط (61.930٪) فإنه لا يزال هناك مجالاً للتطور، مما يدل على عدم تفهم الشركات بالمستوى المطلوب للدور الحقيقي للجان التدقيق، ومدى أهميتها في مراقبة عمليات الشركة وزيادة فعالية آليات حوكمة الشركات فيها، بالإضافة إلى دورها في تنسيق العلاقة بين الإدارة والمدقق الخارجي، وضمان شفافية ومصداقية التقارير المالية وزيادة درجة الإفصاح فيها. كما توصلت إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية عند مستوى (1٪ أو 5٪) لكل من: مؤشر خصائص لجان التدقيق، وإستقلالية أعضاء لجان التدقيق، وعدد إجتماعات لجان التدقيق، وملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة، وسلطة لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن لجان التدقيق تمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم ممارسات آليات الحوكمة الجيدة المطبقة في الشركات المساهمة العامة، حيث تقوم لجان التدقيق بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ومقاومة تدخلات الإدارة في عملية التدقيق. في حين لم تجد أي أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من: حجم لجان التدقيق، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وهو ما يتناقض مع ما أنتهت إليه الدراسات السابقة ونظرية الوكالة حيث يمكن تفسيره وإرجاعه لإختلاف بيئة تطبيق الدراسة الحالية.

2.5: التوصيات:

في ضوء أهداف الدراسة وطبيعة مشكلته وما أنتهت إليه من نتائج وإستنتاجات، توصي الدراسة بأن تعمل الشركات الأردنية على ضرورة تفعيل دور لجان التدقيق لما لها من أهمية في نظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال إعداد نظام فعال لتقييم أداء لجان التدقيق وأعضاءها يراعي فيه أن يتضمن كل الجوانب المتعلقة بتقييم أدائها وفاعليتها، والعمل على نشر تقارير لجان التدقيق أول بأول ضمن تقاريرها السنوية، وأن تعمل أيضاً على زيادة مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية وذلك من خلال إعادة النظر في السياسات التي تنتهجها ووضع خطط سنوية منظمة وواضحة الأهداف لتنفيذ تلك البرامج بحيث تشمل كافة الأطراف (كالعملاء، والعاملين، والمستثمرين، والدائنين، وباقي فئات المجتمع) مما يساعد على تحسين صورتها لجذب الإستثمارات بصفة عامة والأجنبية بصفة خاصة.

كما توصي الدراسة بأن تقوم الجهات التشريعية كهيئة الأوراق المالية الأردنية القيام بإصدار معيار محاسبي ينظم الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية من حيث تحديد مجالاتها وكيفية

قياسها وعرضها في تقارير منفصلة عن التقارير المالية مع أهمية الإتجاه لتبني تقرير الإستدامة حيث يتضمن معلومات مالية وغير مالية بخصوص أنشطة الشركات الإقتصادية والبيئية والإجتماعية، وأيضاً القيام بإعداد دليل إرشادي خاص بلجان التدقيق وأعضاءها يتناول الهدف العام من اللجان، ضوابط وأسلوب عمل اللجان، وأهم الجوانب المحاسبية والإدارية (مثل تحديد مهام وصلاحيات اللجان، وإختصاصات رئيس اللجنة ونائبه وأمين سرها، وإجتماعات اللجان، وكيفية توثيق محاضر اللجان، وأيضاً خطة عمل اللجان والتقارير التي تصدر عنها) والجوانب المالية (كالأتعاب) التي تمكنهم من الإطلاع على واجباتهم ومسئولياتهم بشكل مفيد.

3.5: دراسات مستقبلية مقترحة:

يرى الباحثان في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لدراسات مستقبلية في لجان التدقيق والإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات، منها يمكن تطبيق الدراسة على قطاع آخر مثل القطاع المالي دراسة مقارنة مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية مع غيرها من الشركات المساهمة العامة الأردنية المتعاملة طبقاً للشريعة الإسلامية الأمر الذي يساعد في الإحاطة بالموضوع بشكل واسع، بالإضافة إلى إمكانية إجراء مقارنة بين القطاعات لإظهار الفرق بينهما في مدى إهتمام الشركات المساهمة العامة الأردنية في زيادة مستوى الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية.

المراجع:

1.5: المراجع العربية:

أبو شلوع، هديل توفيق. (2013)، "محددات الإفصاح المحاسبي الإختياري في شركات المساهمة دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة جامعة طنطا-مصر.

بورصة عمان للأوراق المالية، www.ase.com.jo.

حافظ، سماح طارق أحمد. (2016)، " العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن المسئولية الإجتماعية وإنعكاسها على قيمة الشركة: بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية "، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مجلد 20، عدد2، ص ص:48-3.

سعد الدين، إيمان محمد(2013)،" خصائص الشركات كمحددات للإفصاح عن المسئولية الإجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالتطبيق على الشركات المصرية "، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، عدد3، ص ص:482-408.

الصيرفي، أسماء أحمد. (2015)،" أثر مدى وفاء الشركات بمسئوليتها الإجتماعية ومستوى إلتزام محاسبيها الماليين أخلاقياً على جودة تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور-مصر.

عرفة، نصر حسن ومليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم. (2013)،" أثر جودة لجان التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري بشركات المساهمة السعودية – دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، مجلد54، عدد1، ص ص:49-103.

Meek, G. K., Roberts, C. B., & Gray, S. J. (1995), "Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosures by US, UK and Continental European Multinational Corporations", Journal of International Business Studies, Vol. 26, Issue 3, pp. 555-572.

Melhem, A. Kh. (2014),"The Relationship between Corporate Social Responsibility (SCR) Disclosure and Firm's Profitability for Jordanian Industrial and Service Companies", Unpublished Master Thesis, The University of Jordan –Amman.

Muttakin, M. B., Khan, A., and Subramaniam, N. (2015), "Firm Characteristics, Board Diversity and Corporate Social Responsibility: Evidence from Bangladesh", Pacific Accounting Review, Vol.27, Issue 3, pp. 353-372.

Othman, R., Ishak, I. F., Arif, S. M. M., and Aris, N. A. (2014), "Influence of Audit Committee Characteristics on Voluntary Ethics Disclosure", Procedia-Social and Behavioral Sciences, Vol. 145, pp.330-342.

Persons, O. S. (2009), "Audit Committee Characteristics and Earlier Voluntary Ethics Disclosure among Fraud and No-Fraud Firms", International Journal of Disclosure and Governance, Vol. 6, Issue 4, pp. 284-297.

Pyo, G., and Lee, H. Y. (2013), "The Association between Corporate Social Responsibility Activities and Earnings Quality: Evidence from Donations and Voluntary Issuance of CSR Reports", Journal of Applied Business Research (JABR), Vol. 29, Issue 3, pp. 945-962.

Rashid, A. (2018), "The Influence of Corporate Governance Practices on Corporate Social Responsibility Reporting", Social Responsibility Journal", Available at: https://doi.org/10.1108/SRJ-05-2016-0080.

Samaha, K., Khlif, H., and Hussainey, K. (2015), "The Impact of Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosure: A Meta-Analysis", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 24, pp. 13-28.

Setiany, E., Hartoko, S., Suhardjanto, D., and Honggowati, S. (2017), "Audit Committee Characteristics and Voluntary Financial Disclosure", Review of Integrative Business and Economics Research, Vol. 6, Issue 3, pp. 239.

Suwaidan, M. S., Al-Omari, A. M. D., & Haddad, R. H. (2004), "Social Responsibility Disclosure and Corporate Characteristics: The Case of Jordanian Industrial Companies", International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation, Vol. 1, Issue 4, pp. 432-447.

2.5: المراجع الأجنبية:

Abbott, L. J., Parker, S., Peters, G. F., and Raghunandan, K. (2003), "The Association between Audit Committee Characteristics and Audit Fees", Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 22, Issue 2, pp. 17-32.

Abu Farha, E.and Alkhalaileh M. (2016), "The Relationship between Corporate Social Responsibility's Disclosure and Financial Performance: An Empirical Study of Jordanian Companies Listed on Amman Stock Exchange", Jordan Journal of Business Administration, Vol.12, Issue 2, pp. 401-415.

Abu Qa'dan, M.B. (2017),"The Impact of Board Composition and Ownership Structure on Corporate Social Responsibility: An Empirical Examination of Industrial Companies Listed on Amman Stock Exchange", Unpublished Master Thesis, Yarmouk University –Irbid.

Ahmed Haji, A., and Anifowose, M., and Anifowose, M. (2016), "Audit Committee and Integrated Reporting Practice: Does Internal Assurance Matter?", Managerial Auditing Journal, Vol. 31, Issue 8/9, pp. 915-948.

Appuhami, R., and Tashakor, S. (2017), "The Impact of Audit Committee Characteristics on CSR Disclosure: An Analysis of Australian Firms", Australian Accounting Review, Vol. 27, Issue 4, pp.400-420.

Barakat, F. S., Pérez, M. V. L., and Ariza, L. R. (2015), "Corporate Social Responsibility Disclosure (CSRD) Determinants of Listed Companies in Palestine (PXE) and Jordan (ASE)", Review of Managerial Science, Vol. 9, Issue 4, pp.681-702.

Beasley, M. S., Carcello, J. V., Hermanson, D. R., and Neal, T. L. (2009), "The Audit Committee Oversight Process", Contemporary Accounting Research, Vol. 26, Issue 1, pp. 65-122.

Belsley, D.A, Kuh, E and Welsch, R.E. (1980),"Regression Diagnostics: Identifying Influential Observations and Sources of Collinearity", John Wiley and Sons, New York.

Farooq, S. U., Ullah, S., and Kimani, D. (2015), "The Relationship between Corporate Governance and Corporate Social Responsibility (CSR) Disclosure: Evidence from the USA", Abasyn University Journal of Social Sciences, Vol. 8, Issue 2, pp.197-212.

Garas, S., and ElMassah, S. (2017), "Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosures: The Case of GCC Countries", Critical Perspectives on International Business, Available at: https://doi.org/10.1108/cpoib-10-2016-0042.

Gujarati, D. N. (2003), "Basic Econometrics", 4th Edition, McGraw Hill, New York- USA.

Ibrahim, A. H., and Hanefah, M. M. (2016), "Board Diversity and Corporate Social Responsibility in Jordan", Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. 14, Issue 2, pp. 279-298.

Ika, S. R., & Mohd Ghazali, N. A. (2012), "Audit Committee Effectiveness and Timeliness of Reporting: Indonesian Evidence", Managerial Auditing Journal, Vol. 27, Issue 4, pp.403-424.

International Integrated Reporting Committee (IIRC). (2011),"Towards Integrated Reporting Communicating Value in the 21st Century", Available on the IIRC's we-site:www.theiirc.org/wp-ontent/uploads/8952011/09/IR-Discussion-Paper-2011-single.pdf.

Kansal, M., Joshi, M., and Batra, G. S. (2014), "Determinants of Corporate Social Responsibility Disclosures: Evidence from India", Advances in Accounting, Vol. 30, Issue 1, pp. 217-229.

Karamanou, I., and Vafeas, N. (2005), "The Association between Corporate Boards, Audit Committees, and Management Earnings Forecasts: An Empirical Analysis", Journal of Accounting Research, Vol. 43, Issue 3, pp. 453-486.

Li, J., Mangena, M., and Pike, R. (2012), "The Effect of Audit Committee Characteristics on Intellectual Capital Disclosure", The British Accounting Review, Vol. 44, Issue 2, pp.98-110.

Lu, Y., and Abeysekera, I. (2014), "Stakeholders' Power, Corporate Characteristics, and Social and Environmental Disclosure: Evidence from China", Journal of Cleaner Production, Vol. 64, pp. 426-436.

Macarulla, F., and Talalwef, M. (2012), "Voluntary Corporate Social Responsibility Disclosure: A Case Study of Saudi Arabia", Jordan Journal of Business Administration, Vol. 8, Issue 4, pp. 815-830.

Madi, H. K., Ishak, Z., and Manaf, N. A. A. (2014), "The Impact of Audit Committee Characteristics on Corporate Voluntary Disclosure", Procedia-Social and Behavioral Sciences, Vol.164, pp. 486-492.

Majumder, M. T. H., Akter, A.,and Li, X. (2017), "Corporate Governance and Corporate Social Disclosures: A Meta-Analytical Review", International Journal of Accounting and Information Management, Vol. 25, Issue 4, pp.434-458.

Mangena, M., and Pike, R. (2005), "The Effect of Audit Committee Shareholding, Financial Expertise and Size on Interim Financial Disclosures", Accounting and Business Research, Vol.35, Issue 4, pp.327-349.

AL-MEHANEYA

المهنية

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات
والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المُحافَسبين المُراجَعين

معاً نحو الريادة

2019